الوظيفــة النــحــوية

المدرس المساعد
علي هاتف كريم
مديرية تربية محافظة النجف

الــمــقــدمــة

فإن النحو العربي يقوم على قوانين وأحكام عامة مستنبطة من كلام العرب ، ومضبوطة بضوابط كلية اعتمدها النحاة في وصفهم العربية وتقعيد قواعدها وتشكيل هذه الضوابط ، مع الأسس المنهجية التي اتبعها النحاة في عملهم ، عناصر نظرية نحويّة متماسكة تتناسق معطيتها وتتوافق عناصرها بعضها مع بعض . فقد حاولوا النحاة أن يبينوا هذه النظرية على أسس تفسيرية تقبلاً للمعطيات المدروسة وتندغم معها في توافق يحقق لنظريتهم معايير في وصف تراكيب العربية وفي تجريد قواعد الأبواب النحوية المختلفة ، فكانوا يفردون لكل وظيفة نحوية باباً يتضمن تعريفاً يحدد للوظيفة شروطها الصرفية والإعرابية والموقعية ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة عن الوظائف النحوية ودلالاتها في الجمل بشكل عام . إذ قُسِّم هذا البحث على مبحثين يتقدمهما تمهيد ويقفوهما خاتمة .

أما التمهيد فقد درست فيه (معنى الوظيفة) وبينت أهم ما تتركز عليه تلك الوظائف النحوية .

وأما المبحث الأول فقد درست فيه (تعدد الوظائف النحوية) إذ قد تتغير الجملة عن الأصل بما يطرأ عليها من استثناءات متعددة يسمح بها الاستعمال بما يعدد الاحتمالات الإعرابية للكلمة الواحدة .

وأما المبحث الثاني فكان بعنوان (الوظيفة والدلالة) إذ أن هناك تداخل دلالي بين الوظائف النحوية ، إذ أن لكل وظيفة خصوصية دلالية ، فضلاً عن ما تعطيه الوظيفة من موقعاً مميزاً للجملة العربية . ثم ختمت البحث بخاتمة أوجزت فيها أهم النتائج . ومن الله التوفيق

التمهيد

معنى الوظيفة النحوية

يقصد بالوظيفة النحوية : هي ما تؤديه أحدى الكلمتين بالنسبة إلى الأخرى كونها (فعلاً) لها ، أو (فاعلاً) أو(مفعولاً) أو (حالاً) أو (تمييزاً) أو (مستثنى) أو (نعتاً) أو (بدلاً) أو (مضافاً) أو (مضاف إليه) إلى آخر ما تؤديه الكلمات المرتبطة ببعضها ، أو الكلمات الرابطة بينها من (معاني النحو) التي فصلها النحاة إلى أبواب النحو المعروفة (١) .

لذا فان النحو الوظيفي هو الأخذ من النحو ما يعين على صحة الكلام والكتابة وسلامة الضبط وتأليف الجمل تأليفاً خالياً من الخطأ النحوي ، وبذلك يدرك المتكلم وظيفة الكلمة في الجملة ، ووظيفة الجملة في الفقرة ، ووظيفة الفقرة في الموضوع كله ، كي تصبح اللغة طريقاً من طرق التواصل الفكري ، وهذا ما يجب أن يصب غايته عليه (٢) .

ولكي تحدد الوظائف النحوية على وجه من الدقة ، فلا بد لنا من معرفة الأهداف التي نتبعها من تعليم النحو التي من بينها صحة ضبط الكلمة مفردة ومركبة في الكلام ، ومعرفة منهج العربية في تأليف الجمل ، وصوغ العبارات وفهم وظيفة الكلمة في الجملة ، ومعرفة الفروق بين التراكيب ، وكل ذلك في إطار ما تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم ، إذ أن غاية النحو ((معرفة النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى)) (٣) .

وهذا الأمر يشير إلى فهم لوظيفة النحو أعمق من مجرد كونه قواعد لضبط حركات الإعراب ، أو حتى بناء الجمل فالربط بين (صيغة النظم) و (صورة المعنى) وإن اختيار هذين المصطلحين بالذات تكون للتعبير عن (الجملة ومعناها) ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أن العربية تجيز نوعين من التراكيب الأول (يقرأ محمد الدرس) ، والثاني (محمد يقرأ الدرس) ، وفي كل منهما يكون (محمد) هو الفاعل ، ولكن ليس من الضروري أن نقول للدارس أن الفاعل في الجملة ليس (محمد) كما في الجملة الأولى ، وإنما هو ضمير مستتر تقديره (هو) ، والذي يمكن من معرفة هذا التقدير من خلال تعليم صحة النطق ومعرفة منهج العربية في تأليف الجملة ، وفهم مدلول كل مفردة أو تركيب أن يحقق القاعدة لهذه الأهداف والذي يجعلها قاعدة نحوية وظيفية (٤)

المبحث الأول

تعدد الوظائف النحوية

ويمكن أن نطلق على هذه الفقرة اسم البنية الواحدة والمعنى المتعدد ، فليس لوحدات اللغة علاقة ثابتة بالوظائف النحوية كما هو الشأن في علاقة الوحدات بالمعاني ، فالعلاقة بين الوحدات اللغوية والمعاني متغيرة فقد يتعدد المعنى للفظة الواحدة ، كما قد تؤدي وحدة لغوية واحداً عديداً من المعاني في التراكيب المختلفة ، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى زيادة المعاني عن عدد الوحدات اللغوية في اللغة الواحدة وفقا لمبدأ كفاءة العقل البشري ومدى استيعابه لعدد محدد من الوحدات ، يريد أن يؤدي بها العقل البشري الواحد عدداً غير محدد من المعاني والأفكار لقضاء حاجاته مع من يحيطون به من أفراد مجتمعه ، وهذا ما يتوافر في كثير من الأدوات ، إذ تكون بنيتها واحدة ، ولكن معانيها متعددة نحو :

١- من : تستخدم اسم استفهام نحو (من جاء؟) وترد كذلك اسم الشرط ، نحو (من يجتهد ينجح) , واسم موصول نحو (حضر من تحب) .

٢- ما : تستعمل للنفي نحو (ما ضاع حق وراءه مطالب) , واسم استفهام نحو (ماهي؟) , واسم موصول نحو (إقرأ ما ينفعك) , وتعجبية نحو (ما أجمل الربيع) , ومصدرية (٥) نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ ﴾ (٦) .

وقد تتغير وظيفة كل من التراكيب المختلفة وفقاً لنوع التركيب ووفقاً لنوع الفعل المستعمل في التراكيب وأمثال ذلك المكونين التركيبين (كيف) و (كم) فقد تتغير وظيفة كل منهما وفقاً لنوع التركيب ووفقاً لنوع الفعل المستخدم في التركيب سواء أكان لازماً أم متعدياً كما تتغير الوظيفة النحوية لكل منها وفقاً لدلالة التراكيب ووفقاً لنوع الاستفهام سواء أكان دالاً على العدد أم الزمن ، ولعل هاتين الأداتين تمثلان بتعدد وظائفها النحوية في التراكيب المختلفة مسألة أن التنوع في الوظائف

النحوية واستبدالهما هو صدى للمعاني والأغراض المختلفة التي تؤديها كل من الأداتين في التراكيب ذات الإغراض المختلفة فالمسألة هنا لا تتعلق بافتعالات النحويين أو المعربين ، وإنما هي قضية الوظيفة العامة للغة فالمطلوب من هذه اللغة أن تؤدي أغراضاً متعددة بأقل عدد من المكونات التركيبية التي يمكن للعقل البشري أن يستوعبها في فترة وجيزة وهي ما يعرف بكفاءة اللغة التي يجب أن تتناسب تناسباً طردياً مع قدرة الإنسان اللغوية ، والزمن الذي يقضى فيه الغرض من ناحية ، والذي يعيشه من ناحية أخرى (٧) .

ومن أهم الوقفات التحليلية للقواعد ما يورده السيوطي في تعدد وظائف (كيف) النحوية فالغالب فيها أن يكون اسم استفهام أما حقيقياً نحو كيف زيد؟ أو غيره ويقصد أي غير حقيقي ، والاستفهام غير الحقيقي هو ما خرج عن مجرد طلب الفهم إلى معنى أخر كالإنكار أو التوبيخ أو التعجب نحو قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ (٨) .

١. فيقصد بالاستفهام هنا التعجب الممزوج بالإنكار وتقع خبراً قبل ما لا يستغى به نحو:

كيف أنت ؟ وكيف ظننت زيداً ؟ وحالاً قبل ما يستغنى به نحو كيف جاء زيداً ؟ أي على أي حالة جاء زيد ؟ وإنما بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وبنيت على الفتح (٩) ، والنصب هو المرتبة الثانية من مراتب الإعراب ، أو هو المرتبة الوسطى فيه وتكون كثرة الألفاظ في هذه المرتبة من الإعراب .

ولذلك نلاحظ إن هذه الحالة وفروعها في الألفاظ المعربة في العربية من أسماء أو أفعال ، والعلاقة الأصلية لهذه الحالة هي الفتحة كما هو معروف وهي حركة خفيفة سهلة لا يجد النطق فيها مشقة ولا جهداً بل هي في الواقع اخف الحركات ولذلك ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أنها ليست بحركة إعرابية ولا علماً لمعنى من معانيه وإنما تلجأ إليها العربية إذ لا حاجة إلى الضم ولا إلى الكسر(١٠) .

ولذلك كثر ورودها في آخر الألفاظ المعربة على وجه الخصوص والحقيقة أن المنصوبات هي أكثر المكونات التركيبية تعدداً للوظائف النحوية .

لذا فقد تعددت الوظائف النحوية للمبنى الواحد ، وهو ما يجعل العلاقات تتشابك بين المعطيات الصرفية والنحوية ، ويقتضي التفريق بينهما على الفهم الدقيق لأساليب اللغة العربية ، فالمعنى تحققه قرائن لفظية ومعنوية داخل السياق فإذا تحقق ذلك تجلى المعنى بوضوح .

المـبحـث الـثـانـي

الوظيفة الدلالية

لقد تنبه النحاة إلى التداخل الدلالي بين الوظائف النحوية المختلفة مبينين المساحة الدلالية التي تشترك فيها ثم ما تنفرد به كل وظيفة من خصوصية دلالية تعطيها موقعاً مميزاً على تلك المساحة المشتركة فالحال تشبه الخبر في (كونا محكوماً بها في المعنى على صاحبها ، وان كان الحكم في الخبر مقيداً في الحال تبعياً ، وشبه النعت في الإفهام الاتصاف بصفة ، وان كان قصدياً في النعت وتبعياً في الحال) (١١) .

وتشبيه التمييز في (إن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الاشتراك) (١٢) , إلا أنها مبينة للذوات (١٣) . وعطف البيان يشبه النعت لأنه (يؤتى به لإيضاح ما تجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه ، فهو من تمامه كما إن النعت من تمام المنعوت)(١٤) . إلا أن النعت يتضمن حالاً من أحوال المنعوت يتميز بها أما عطف البيان فهو تفسير الأول باسم آخر مرادف له .

ويتضح أن اشتراك الوظائف النحوية في البعد الدلالي يتيح اشتراكاً آخر في الشرط الصرفي أو في التنوع البنيوي للوظيفة النحوية ، وان التمايز الدلالي من جهة أخرى يؤدي إلى تمايز في الشرط الصرفي والتنوع البنيوي ، وقد يبدو الأمر في ظاهره متناقضاً لكن شبكة العلاقات بين الوظائف بتنوعها المختلفة وبمستوياتها المرتبة ترتيباً يراعي الأولوية والتدرج تخلق نوعاً من الانسجام داخل بنية اللغة .

لذا يفرز التداخل والتمايز نتائج متوافقة نوعاً ما ، فالحال مثلاً ، لشبهها بالخبر والنعت جاز فيها أن تتعدد ، وان تأتي جملة ، إلا أن جملة الحال لا تكون إلا خبـرية ، خلافاً للخبر ، وذلك ((تغليباً لشبهه بالنعت في كونه قيداً مخصصاً على شبهه بالخبر في كونه محكوماً به ، لأن الغرض من الإتيان بها تقييد عاملها)) (١٥) . وكذلك التمييز فهو

نكرة ؛ لأنه يشابه الحال في كونه يبين ما قبله ، ولكنه جامد بخلاف الحال التي تأتي مشتقة في الغالب ؛ لأن التمييز مبين للذوات والحال مبينة للهيئات .

فالاشتراك يدخل الوظيفة النحوية في نقطة تماس مع وظائف أخرى ، والتمايز يحفظ لها منطقة خاصة بها ، وهكذا تدور الوظائف النحوية في فضاء التراكيب بين معايير تقربها من نقطة ما ، وأخرى تبعدها عنها ، وتنضبط المسألة بعدئذ بالموازنة بين المعايير المختلفة وترجيح بعضها على بعض أو ترك المسألة مفتوحة لاحتمالات عدة يقبلها التركيب (١٦) .

إن العلاقات بين الكلمات في العبارات والجمل تأخذ معناها من سياق الكلام إذ تقوم على أساس ظواهر شكلية تحكم العلائق بين الكلمات بعضها مع بعضها الآخر وتجعل اللغة وسيلة مفهومة بين مستعمليها ، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في رصف الكلمات وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة (١٧).

وأبواب النحو ما هي إلا تعبير عن الوظائف النحوية التي تنتظمها لغة من اللغات، ففي العربية مثلا كثير من الوظائف ، وظيفة الفاعل ، وظيفة النائب عن الفاعل ،وظيفة المبتدأ وظيفة ... الخ .

وكل من هذه الوظائف تتخذ طريقة شكلية للتعبير عنها واصطلاحها والطرق الشكلية تختلف حسب عرف اللغة واصطلاحها ، كما تختلف باختلاف هذه اللغات فبعض اللغات كما يقول فندريس مثل اللاتينية وسيلة الشكل فيها هي الإعراب وذلك بإلحاق لاصقة بآخر الكلمات تعبر عن وظائف الكلمات ففي حالة الرفع تلحق بالاسم اللاصقة (us) وفي حالة النصب تلحق الاسم اللاصق (un) وهكذا (١٨) .

ومثل ذلك في العربية نقول (ضرب محمد عليا) حيث يعرف بالحركات (الضمة والفتحة) أيهما الفاعل وأيهما المفعول به وبعض اللغات تتخذ لها وسيلة شكلية أخرى للتعبير عن الوظائف النحوية هي ترتيب الكلمات إذ يكون للترتيب قيمة نحوية لو تغيرت لتغيرت وظائف الكلمات فيها ، فنقول مثلاً (محمد جاء) ونقول (جاء محمد) والفرق واضح فان (محمد) في الجملة الأولى مبتدأ ، والثاني (فاعل). فالذي يدل على وظيفة الاسم (محمد) في الجملتين هو ترتيبه(١٩).

وهذا المدلول للوظائف والتعبير عنها في الجمل هو الفهم الذي يحل محل القول بالعامل والعمل ، فالوظائف النحوية تختلف فيما بينها في سياق الكلام ، فالمعنى لا ينكشف إلا من خلال وضع الوحدة اللغوية في سياقات مختلفة وهذا مبدأ هام ، ينطلق من أن الكلمة معزولة متعددة الدلالة والسياق كفيل بتحديد منزع دلالي معين من بين جميع الوجوه الممكنة ، وبذلك ينبغي أن يشمل الألفاظ والتراكيب وللنص كله ، كما يحسن أن يشمل كل ما يتصل بالكلمة من ملابسات لغوية وغير لغوية ، تتعلق بالمقام الاجتماعي .

وقد كان لعبد القاهر الجرجاني فضل في هذا المجـال إذ ((لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعانــي الكلم إفراداً ، ومجردة من معاني النحو)) (٢٠).

ويوضح الأمر في موضوع لاحق إذ يقول : ((إن الألفاظ المفردة التي هي من أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن تضم بعضها إلى بعض ، فيعرف فيما بينها من فوائد)) (٢١) .

وعلى أساس هذا الاختلاف في الوظيفة يختلف التعبير عنها ، فالحركات والحروف التي أدُعي أنها أثر العامل في العربية هي من تأثير (القيم الخلافية) بين وظائف الكلمات في الجمل ، إذ تتضح من علاقات الكلمات كل منها بالأخرى ، بتأثير السياق ، فالكلمات تختلف وظائفها بالسياق ويعبر عـن اختلافها بالحركات والحروف وترتيب الكلمات وغيرها من القرائن اللفظية والمعنوية (٢٢).

ويبدو ذلك واضحا في وظيفة الحال التي تتداخل دلالياً مع وظائف شتى ، ولكن هذا الداخل يتفاوت ويختلف ، فإذا كان هناك ما يقويه من ضوابط نحوية وشكلية اعتمدها النحاة في تحليلهم انفتح الباب للقول بتعدد الإعراب وتداخل الوظائف , والتفت حينئذ إلى السياق لترجيح وجه على آخر .

وهذا نهج معروف عند النحاة القدامى ويتضح جداً في كتب إعراب القرآن وتفسيره أما إذا كان التداخل بين الحال والوظائف النحوية الأخرى دلالياً خالصاً لا يعضده اشتراك نحوي أو صرفي أو موقعــي فإن هذه الأبعاد الدلاليــة المشتركــة لا يلتفت إليهـا فــي الغالب ، ويبقى القول فــي إعراب الكلمة محصوراً في الحال لا يخرج عنها إلى غيرها .

ومن أمثال الإبعاد الدلالية الوظيفية الحال تكاد حدود النحاة ، على اختلاف أزمنتهم ، تتّفق في تحديد الملحظ الدلالي للحال في كونه هيئة الفاعل أو المفعول وقت وقوع الفعل ، وواضح أنّ هذا الملحظ يشترك في تكوينه ثلاثة عناصر :

الفعل (وهو العامل في الحال) .

الفاعل أو المفعول (وهو ما اصطلح على تسميته بصاحب الحال) .

الحال .

وعلى الرغم من أنّ سيبويه ، وهو يعرض لوظيفة الحال ، اتّجه إلى ربطها مباشرة بالفعل في قوله ((هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول كالثوب في قولك: كسوت الثوب ، وفي قولك: كسوت زيداً الثوب ؛ لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول كالأول)) (٢٣) ، فإنّ أغلب حدود النحاةّ وشروحهم التي توضّح الملحظ الدلالي لهذه الوظيفة تتّجه إلى التركيز على العلاقة بين الحال وصاحبها , كقول ابن السرّاج : ((والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه)) (٢٤) , وكقول ابن يعيش : ((اعلم أن الحـــال وصف هيئة الفاعل أو المفعول وذلك نحو جاء زيد ضاحكاً ، وأقبل محمد مسرعاً ، وضربت عبد الله باكياً ، ولقيت الأمير عادلاً)) (٢٥) , أمّا ربطهم الحال بالفعل (العامل) فيأتي في سياقات أخرى , كبيان ما يصلح أن يعمل في الحال من العوامل اللفظية والمعنويّة ، أو بعض التفسيرات التي توضّح أبعاداً خاصّـة في هذه الوظيفـة وأشكالاً بنيويّة معيّنة تأتي عليه , كتعليلهم الذي مرّ قبل قليل لمنع مجيء جملة الحال إنشائية بقولهم إنّ الغرض من الحال تقييد عاملها (٢٦).

وقد كان لهذا التوجّه في ربط الحال بصاحبها في بيان الملحظ الدلالي الذي تؤديه هذه الوظيفة أنْ أصبح هذا الملحظ هو الأكثر وضوحاً وبروزاً ، وهو الضابط الذي يوجّه تحليل النّحاة وتفسيرهم لكثير من الأبعاد الدلاليّة التي تتشعّب عنها هذه الوظيفة .

وتأتي الحال في أكثر صور استعمالها متوافقة مع ما وضعه النّحاة من حدود وتقسيمات: فهي في أغلب استعمالاتها تبيّن هيئة صاحبها وقت وقوع عاملها ، والأمثلة على ذلك كثيرة مستفيضة تمتلئ بها مصنّفات النّحاة وتزخر بها نصوص الاستعمال العربي على اختلاف زمنها (٢٧) , وإذا كان هذا التوافق مع وصف النّحاة وقواعدهم

يمثّل الكثرة الكاثرة من صور استعمال هذه الوظيفة فإنّه يقع على هامش هذه الكثرة أمثلة أخرى تغاير ما أصّله النّحاة ، وتتّجه في دلالاتها إلى حدود وظائف نحويّة أخرى فتتداخل معها وتعبّر عن أبعاد دلاليّة لا تقع ضمن الدائرة الدلاليّة لوظيفة الحال , وقد تنبّه النّحاة إلى بعض صور هذا التداخل ، وأشاروا إليها إشارات عابرة ، ولكنّهم ظلّوا متمسكين بضمّ هذه الصور الاستعماليّة المخصوصة إلى باب الحال ، رغم ابتعادها دلاليّاً عما تعبّر عنه هذه الوظيفة عادة ، وسنحاول ، من خلال هذه الدراسة ، أن نعرض لجوانب من هذا التداخل وأن نتلمّس الأسباب التي منعت النّحاة من القول به , وسنقف عند بعض تلك الإبعاد الدلالية للحال ومنها :

التداخل الدلالي بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه :

إذا كان النّحاة لم يشيروا إلى التداخل الدلالي بين الحال والمفعول لأجله فإنّهم استشعروا تداخلاً آخر وأشاروا إليه وعرضوا للإشكال فيه , فقد نصّوا على الشبه بين الحال والمفعول فيه ((وخصوصاً ظرف الزمان ؛ لأنّ الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أنّ الزمان منقضٍ لا يبقى ويخلفه غيره))(٢٨) .

وقد أشار سيبويه ، منذ البَدْء ، إلى هذا التداخل وهو يفسّر قوله تعالى:(يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمّتهم أنفسهم) فقال فيه : (فإنما وجّهوه على أنّه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال ، كأنّه قال : إذ طائفة في هذه الحال ، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف ، وإنما هي واو الابتداء)) (٢٩) , ويبدو من تفسير سيبويه أنّه استشعر الدلالة الزمنيّة التي تتحملّها أمثال هذه الجمل فصرّح بها ، ولكنّ متأخري النّحاة فسّروا قوله تفسيراً يجرّد الجملة ممّا استشعره وأشار إليه ، ويقصرها على دلالة الحال التي تعارفوا عليها (٣٠) .

ولشدّة الارتباط بين واو الحال والدلالة على الزمان أوردها ابن منظور في اللسان مقسّماً إيّاها قسمين على الرغم من عدم وجود فارق دلالي بينهما , إذ يقول :((ومنها واوات الحال ، كقولك: أتيته والشمس طالعة ، أي في حال طلوعها ، قال الله تعالى : (إذ نادى وهو مكظوم)، ومنها واو الوقت كقولك : اعمل وأنت صحيح ، أي في وقت صحتك والآن وأنت فارغ ، فهذه واو الوقت وهي قريبة من واو الحال ...)) (٣١) , كما نصّ عليها ابن السرّاج ، وهو يتحدّث عن مواضع كسر همزة (إنّ) ، فقال:(وإذا

ذكرت:" إن "بعد واو الوقت كسرت ، لأنه موضع ابتداء ، نحو قولك : رأيته شاباً وإنه يومئذ يفخر))(٣٢) .

ولعل ابن هشام يكون أوّل من وضع هذا التداخل الدلالي بين هاتين الوظيفتين موضع الإشكال الذي يسأل عنه , فقد قال في المغني : "ومما يشكل قولهم في نحو" جاء زيد والشمس طالعة" إنّ الجملة الاسميّة حال ، مع أنّها لا تنحل إلى مفرد ، ولا تبيّن هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال مؤكدة ، فقال ابن جني: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، يعني: فهي كالحال والنعت وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك مبكّراً ونحوه ، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه ، وأثبت مجيء المفعول معه جملة ، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى (والبحرُ يمدّه من بعده سبعة أبحر) في قراءة من رفع البحر ، هو كقوله : وقد أغتدي والطير في وكناتها.. ((وجئت والجيش مصطف" ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف ، فلذلك عريت من ضمير ذي الحال)) (٣٣) , والشواهد على مثل هذه الأحوال كثيرة جدّاً ، نورد منها هذه الأمثلة لتبرز المسألة في بعد واضح جليّ:

قال عبدة بن الطبيب :

وقد غدوت وقرن الشمس منفتق ودونه من سواد الليل تجليل (٣٤)

قال ربيعة بن مقروم :

فأوردها ولون الليل داج وما لغبا وفي الفجر انصداع (٣٥)

مما لا شكّ أنّ الدلالة على الزمان في الجمل الحاليّة السابقة واضحة جدّاً , إذ تنعقد علاقة الإسناد فيها بين ركنين يحددان زمان الحدث ، ولكنْ لم يقل أحد من النّحاة في إعرابها أنّها في محل نصب مفعول فيه ؛ لأنّ النّحاة مجمعون على أنّ المفعول فيه لا يقع جملة ؛ فهو في عرفهم : ((ما ضمّن معنى" في "باطّراد ، من اسم وقت ، أو اسم مكان ، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما ، أو جار مجراه)) (٣٦) , ولكنّهم نصّوا في مثل الجمل الحاليّة السابقة على أنّه يجوز إخلاؤها ((عن الراجع إلى ذي الحال إجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بين الحال وبينه))(٣٧) , وهي بذلك تبتعد عن الصور الاستعماليّة المألوفة لوظيفة الحال التي تتضمّن بعدين دلاليّن ، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً

، هما : بيان هيئة الصاحب ، وتقييد زمن العامل , فهذه الجمل تقتصر دلالياً على البعد الثاني فقط ممّا يخلصّها للدلالة على الزمان , ولا تقتصر هذه الجملة الحاليّة الخالية من ضمير ذي الحال على بيان الزمان , إذ قد تأتي في استعمالات أخرى لتحوّل انتباه السامع إلى حدث آخر تقع عناصره في الوقت الذي يقع فيه مضمون العامل ، وهذا النوع من الجمل يوسّع إطار الصورة ويوزّع التركيز على حدثين أو أحداث تتزامن جميعها في اللحظة نفسها ، ولعل أمثال هذه الجمل هي التي يصدق عليها مفهوم المعيّة الذي قال به بعض النّحاة , إذ إنّ التنصيص على المعيّة عند النحاة يعني ((مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد)) (٣٨) . وهذا البعد الدلالي (المصاحبة الزمنيّة) متحقّق في تراكيب كثيرة في العربيّة ، إلا أنه ، وحده ، لا يكفي عند النّحاة ، للقول بوقوع الجملة مفعولاً معه ، ومن الأمثلة على ذلك :

التداخل الدلالي بين الحال والصفة

مما لاشك فيه أن السياق الذي ترد فيه جملة الحال يلاحظ أنها تكون خالية من أي رابط يربطها دلالياً بالصاحب فهي لا تدل على الزمان مباشرة ، ولا ترتبط بالصاحب مطلقاً ، بل ترتبط بالعامل على وجه مخصوص يقربها من دلالات المفعول معه ، فإنّ جملة الحال تأتي ، في بعض السياقات ، قريبة من الصفة متداخلة معها دلالياً ؛ إذ يبرز فيها ملحظ التبيين الذي نجده في وظيفة الصفة ، فلا تكون طارئة ولا يتعلّق وجودها بوجود العامل فيها ، وهي في مثل هذه السياقات تختلف عن الحال اللازمة التي ذكرها النّحاة وعدّدوا أقسامها. وذلك كما في الأمثلة الآتية :

﴿ إِذْ قَالُوا۟ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٨﴾ ﴾ (٣٩) .

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢١٦﴾ ﴾ (٤٠) .

فيلحظ على الأحوال السابقة أنّها ، جميعها ، جمل اسمية مسبوقة بالواو ، وخبرها اسم ، وهو مما يرجح ملحظ الثبات والتحلية فيها ، كما يبرز في الأمثلة الأربعة الأولى ملحظ آخر ، هو ما اصطلح د. عبد القادر المهيري على تسميته بالمقابلة (٤١) , وهو ما نستطيع أن نوضّحه بإضافة عبارة "على الرغم" إلى التركيب .

وواضح ، عند اعتماد المعنى وحده ، أنّ أمثال هذه الجمل تفارق الأبعاد الدلاليّة العامّة لوظيفة الحال ، التي سبق أن وضّحناها آنفاً ، وتستقل بأبعادها الدلاليّة الخاصة التي تضعها على تخوم قريبة جدّاً من وظيفة الصفة ، لولا أنّ القيود والضوابط الشكليّة الأخرى التي تنص على أنّ الجمل بعد المعارف أحوال تجذبها ثانية إلى حدود وظيفة الحال في العربيّة (٤٢) .

والذي يتضّح من العرض السابق أنّ الحال ، تتعدّد دلالاتها وتتنوّع معانيها ممّا يجعلها ، في أحيان كثيرة ، تبتعد عن الأصل الدلالي الموضوع لها وتقترب من تخوم وظائف نحويّة أخرى فتعبّر عمّا تعبّر عنه تلك الوظائف .

الخـــــاتمـــــة

فبعد التوكل على الله تعالى أولاً ، والأخذ بأسباب إنجاح الموضوع وخروجه بهذا الشكل ثانياً ، توصلت إلى نتائج كثيرة ، أوجزها بالآتي :

١- تعد الوظيفة للمكون الواحد في التركيب الواحد حقيقية لغوية واقعة في الاستعمال العربي لارتباطها بالدلالة على الاستعمال .

٢- إن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى لها أهميتها البالغة في مجال البحث اللغوي فهي تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربية ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام معناه يحدده القرائن المعنوية واللفظية والحالية على السواء .

٣- إن فكرة الاتساع في الوظائف النحوية ناشئة عن الاتساع في الاستعمال الوحدات اللغوية لتؤدي المعاني المختلفة ، وهي فكرة عامة في مباحث اللغة العربية سواء أكانت في البلاغة أم في اللغة أم في النحو .

٤- إن الوظيفة النحوية في نحو العربية مرتبطة بالعلامة الإعرابية إذ أن العلامة هي التي تحدد للقارئ أو السامع نوع الوظيفة النحوية ، لذا فان احتمال صحة أكثر من علامة في الكلمة ، وفقاً للدلالة المقصودة خصوصاً في القرآن الكريم ، لذلك يثبت عدم ثبات الوظائف النحوية للمفردات داخل التراكيب فضلاً عن التبادل الأصلي للوظائف النحوية وهو أن يحل مفردة بعلامته محل مفرد آخر بعلامة مغايرة

ملخص البحث

لقد تبين من خلال البحث أن الوظيفة للمكون الواحد في التركيب الواحد حقيقية لغوية واقعة في الاستعمال العربي لارتباطها بالدلالة على الاستعمال , وأن تعدد المعنى الوظيفي للمبنى لها أهميتها البالغة في مجال البحث اللغوي فهي تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربية ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام معناه يحدده القرائن المعنوية واللفظية والحالية على السواء , وقد وجد أن الوظيفة النحوية في نحو العربية مرتبطة بالعلامة الإعرابية إذ أن العلامة هي التي تحدد للقارئ أو السامع نوع الوظيفة النحوية ، لذا فان احتمال صحة أكثر من علامة في الكلمة ، وفقاً للدلالة المقصودة خصوصاً في القرآن الكريم ، لذلك يثبت عدم ثبات الوظائف النحوية للمفردات داخل التراكيب فضلاً عن التبادل الأصلي للوظائف النحوية وهو أن يحل مفردة بعلامته محل مفرد آخر بعلامة مغايرة .

Abstract

I've found through research that the function of the component of the one in real language per installation located in the Arab use of the association give indications of the use, and that the multi-functional meaning of the building are vital in the field of linguistic research, it reflects the complexity of relationships between data, morphological and syntactic and depends on recognizing a full understanding of the meaning of the expression in Arabic, the building is morphological per favor because expresses more than one meaning as long as the meaning determined by the evidence of the moral and verbal and present alike, have been found to function grammatical in some Arab linked to brand syntactical as the mark are determined by the reader or hearer Position grammatical type, so the possibility of more than one mark in the health of the floor, according to denote the intended especially in the Koran, so it proves the instability of jobs grammatical vocabulary within the compositions as well as the original exchange of grammatical functions that solves a single Baalamth single sign another shop differently.

هوامش البحث

(١) ظ. الأشباه والأنظار النحوية , السيوطي : ٢/٣.

(٢) ظ. العربية والوظائف النحوية , الرمالي : ٩.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو , السيوطي : ٧.

(٤) ظ. اللغة العربية معناها ومبناها , د.تمام حسان : ٢٣١.
(٥) ظ. الأدوات النحوية . بنيتها ووظيفتها , د. محمد خان ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع٤، سنة ٢٠٠٩: ٩.
(٦) سورة مريم , من الآية : ٣١.
(٧) ظ. اللغة العربية معناها ومبناها : ١٣٧.
(٨) سورة البقرة , من الآية : ٢٨.
(٩) ظ. المطالع السعيدة , للسيوطي : ٣٣.
(١٠) ظ. إحياء النحو : ٤٩ .
(١١) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ٢/ ١٨٣.
(١٢) شرح المفصل , ابن يعيش : ٧٠/٢.
(١٣) ظ. شرح الاشموني : ٢٠٣/٢.
(١٤) شرح المفصل : ٧١/٣.
(١٥) شرح الاشموني : ١٨٦/٢.
(١٦) ظ. الوظيفة النحوية بين المركزي والهامشي , د. لطيفة إبراهيم النجار ، مجلة مجمع اللغة الأردني ،ع ٦٥، سنة ٢٠٠١ : ٩٢.
(١٧) ظ. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث , د.محمد عيد : ٢٦٥- ٢٦٦.
(١٨) ظ. أصول النحو العربي في نظر النحاة : ٢٦٥.
(١٩) ظ. العربية والوظائف النحوية : ٢٠ .
(٢٠) دلائل الإعجاز : ٣٠٣.
(٢١) المصدر نفسه : ٣٩١.
(٢٢) ظ. أصول النحو العربي في نظر النحاة : ٢٦٨.
(٢٣) الكتاب : ٥٦/٣ .
(٢٤) الأصول في النحو , ابن السراج : ٢١٣/١.
(٢٥) شرح المفصل : ٥٥/٢ .
(٢٦) ظ. الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي , د. لطيفة النجار : ٩٣.
(٢٧) ظ. شرح المفصل :٢/ ٥٦ .
(٢٨) شرح المفصل : ٥٥/٢ .
(٢٩) الكتاب : ٤٧/١ .

(٣٠) ظ. شرح الاشموني : ٦٧/٣.
(٣١) لسان العرب : ٢٥٦/١٦.
(٣٢) الأصول في النحو : ٢٦٥/١.
(٣٣) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب , ابن هشام : ٦٠٦/٢-٦٠٧.
(٣٤) المفضليّات : ١٤٧ .
(٣٥) المصدر نفسه : ١٨٩.
(٣٦) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك : ٢/ ٢٣ .
(٣٧) شرح المفصل : ٦٨/٢ .
(٣٨) معاني النحو , د.إبراهيم السامرائي : ٦٦٦/٢.
(٣٩) سورة يوسف , من الآية : ٨.
(٤٠) سورة البقرة , من الآية : ٢١٦.
(٤١) ظ. الجملة في نظر النحاة العرب , حوليات الجامعة التونسية ,ع٣، ١٩٦٦م : ٣٥- ٤٦.
(٤٢) الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي : ١٠٩ .

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة , ١٩٣٧ م .
- الأدوات النحوية ، بنيتها ووظيفتها ، د.محمد خان ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، الجزائر ، عدد ٤ ، سنة ٢٠٠٩م .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط١, ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث ، د. محمد عيد ، علام الكتب المصرية ، ط٢، ١٩٧٨م .
- الأصول في النحو , أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف , ١٩٧٢ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي(ت٩١١ هـ) ، دار المعارف ، مصر ، ١٣١٧هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر , بيروت- لبنان .

. الجمل في النحو ، أبو قاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الأردن ،١٤٠٥هـ - ١٩٣٩م .
ـ الجملة في نظر النّحاة العرب عبد القادر المهيري ، حوليّات الجامعة التونسيّة ، ع٣ ، ١٩٦٦م.
ـ دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) وقف على تصحيحه وطبعه وعلق حواشيه ناشره رشيد رضا وآخرون , دار المنار , ط٤ , ١٣٦٧هـ.
ـ شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة عيسى البابي ، القاهرة ، ١٩٣٩م.
ـ شرح المفصل , موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣ هـ) ، الطباعة المنيرية ، القاهرة , د . ت .
. العربية والوظائف النحوية , دراسة في اتساع النظام والأساليب ، د. ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ،١٩٩٦م.
ـ الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٧م .
ـ لسان العرب ، جمال الدين بن منظور (ت ٧١١ هـ) ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٥ م .
ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، د.تمام حسان ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٧٣١هـ .
. المطالع السعيدة ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق د.طاهر حمودة ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨م.
ـ معاني النحو ، فاضل السامرائي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠م.
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب , جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، حققه وشرحَ شواهده د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر، دمشق، ط١ ,١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
ـ المفضليات ، للمفضل الضبي (ت١٨٩هـ) ، تحقيق احمد محمد شاكر , وعبد السلام هارون , دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م .
ـ الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي (مثل من وظيفة الحال) ، د.لطيفة إبراهيم النجار ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد ٦٥ ، ٢٠٠١م .